

الجرام يفقد 985 جنيهاً في شهرين أسعار الذهب تسجل خسائر فادحة وسيناريوهات غامضة للأسواق



الاثنين 29 يونيو 2026 02:40 م

كشفت تقارير سوقية وبحثية، خلال يونيو 2026، خسارة الذهب عالمياً ومحلياً، بعد تراجع الأوقية بنحو 431 دولاراً، وهبوط عيار 21 في مصر 980 جنيهاً، لتتحول المكاسب الورقية إلى صدمة واسعة للمدخرين
وبينما يروج الخطاب الرسمي لفكرة الادخار الآمن، وجد آلاف المصريين أنفسهم أمام سوق منفلتة، تتأثر بقرارات الفيدرالي الأمريكي أكثر مما تتأثر بقدرة الدولة على حماية القوة الشرائية للمواطنين المنهكين
كما أن الهبوط لم يكن رقماً عابراً في نشرات الأسعار، بل كشف هشاشة اقتصاد يجعل الذهب بديلاً إجبارياً عن الجنيه، ثم يترك الناس وحدهم أمام تقلبات عالمية لا يملكون أدوات فهمها
ومن ثم، لم تعد الأزمة مرتبطة بسعر جرام أو أوقية فقط، بل بسؤال أوسع عن بلد يدفع مواطنيه للهروب من العملة المحلية، ثم يعاقبهم السوق عندما تهتز ملاذاتهم البديلة

الذهب بين الفائدة والدولار

أوضح تقرير المركز المصري للدراسات الاقتصادية أن الذهب دخل مرحلة إعادة تقييم جوهريّة، بعدما لم يعد ملاذاً آمناً مستقلاً، بل أصبح أداة مالية مربوطة بتوقعات الفائدة وسياسات البنوك المركزية الكبرى
وبالتالي، تحول المعدن الأصفر من مخزن قيمة تقليدي إلى أصل شديد الحساسية لتصريحات الاحتياطي الفيدرالي، حيث تكفي إشارة واحدة عن رفع الفائدة أو تثبيتها لقلب اتجاه الأسواق العالمية والمحلية
غير أن هذه الحقيقة تكشف مأزقاً مريضاً خاصاً، لأن المواطن لا يشتري الذهب ترفاً استثمارياً، بل خوفاً من تآكل دخله ومدخراته وسط موجات تضخم وغلاء لم تتوقف
علاوة على ذلك، جاءت الضغوط من قوة الدولار وتغير توقعات الفائدة الأمريكية، وهي عوامل تضرب الذهب عالمياً، لكنها في مصر تتحول إلى ارتباك مضاعف بسبب ضعف الثقة في الجنيه
بناءً على ذلك، يصبح ربط مصير مدخرات الأسر المصرية بقرارات تصدر من واشنطن دليلاً على فشل إدارة محلية، تركت الاقتصاد تابعاً لإشارات الخارج لا لسياسات إنتاج حقيقية
في المقابل، أظهرت بيانات رويترز أن الذهب تراجع مع تصاعد رهانات رفع الفائدة الأمريكية وقوة الدولار، لأن المعدن لا يدر عائداً، فيفقد جزءاً من جاذبيته أمام السندات والأصول الدولارية
لذلك، لم يكن الهبوط مجرد تصحيح فني بعد صعود قياسي، بل نتيجة مباشرة لانتقال المستثمرين نحو أدوات أكثر عائداً، بينما بقي صغار المشتريين في مصر أسرى نصائح الشراء العشوائية

ثم إن وصول الذهب قرب 5000 دولار قبل أسابيع، قبل عودته إلى مستويات 4000 دولار، يكشف اتساع الفجوة بين من يملك أدوات الخروج السريع ومن يتحول شراؤه إلى انتظار طويل

ومع ذلك، لا يعني التراجع نهاية الذهب كأصل حافظ للقيمة، لكنه يؤكد أن التعامل معه بلا وعي مالي يحول الادخار إلى مقامرة، خصوصاً في بلد تضعف فيه الرقابة المعلوماتية

خسارة على الورق أم وجع في الجيب

وأكد هاني ميلاد، رئيس شعبة الذهب والمجوهرات، أن من اشترى جنيهاً ذهبية عند مستويات مرتفعة لم يخسر فعلياً ما دام لم يبيع، معتبراً الهبوط الحالي خسارة على الورق فقط

لكن هذا التوصيف، رغم صحته المحاسبية، لا يخفف وقع الصدمة على مواطن اشترى لحماية مدخراته، ثم اكتشف أن قيمة ما يملكه تراجعت نظرياً في وقت يحتاج فيه للسيولة

إضافة إلى ذلك، شدد ميلاد على أن الذهب يحتاج نظرة طويلة المدى، وأن الحكم عليه لا يكون بحركة أسابيع، وهي نصيحة استثمارية منطقية لكنها تصطدم بواقع أسر لا تملك رفاهية الانتظار

ومن جهة أخرى، قال الدكتور ناجي فرج، خبير صناعة الذهب، إن التراجع الكبير نتج عن عاملين رئيسيين، هما هبوط الأسعار العالمية وتراجع سعر صرف الدولار محلياً، ما ضغط على عيار 21.

وبذلك، تصبح السوق المصرية محكومة بمعادلة مزدوجة، فإذا ارتفع الدولار اشتعل الذهب، وإذا تراجع الدولار مع هبوط الأوقية خسر المشترون، بينما يبقى المواطن محاصراً بين عملة ضعيفة وسوق مضطربة

كما أوضح فرج أن التراجع بلغ نحو 14%، وهي نسبة تكفي لتبديد جزء مهم من مكاسب شهور، خصوصاً لمن دخل السوق متأخراً تحت ضغط الخوف من موجة غلاء جديدة

على صعيد آخر، تشير قراءة الخبير المصرفي محمد عبد العال إلى أن استمرار الفائدة المرتفعة عالمياً يعزز جاذبية الدولار والسندات، ويدفع الذهب إلى التراجع كلما زادت توقعات التشدد النقدي

ومن ثم، فإن حديث الخبراء الثلاثة يلتقي عند نقطة واحدة، وهي أن الذهب لم يسقط كأصل، لكنه فقد حصانته المؤقتة أمام فائدة مرتفعة ودولار قوي وسوق محلية شديدة الحساسية

غير أن جوهر الأزمة لا يقف عند تفسير التراجع، بل عند غياب سياسة اقتصادية تمنح المصريين بديلاً آمناً، فلا الجنيه مطمئن، ولا الذهب مضمون، ولا الدخل قادر على مقاومة الغلاء

أسواق بلا حماية ومواطنون بلا يقين

رغم ذلك، تواصل الحكومة ترك المجال لخطاب استثماري مرتبك، مرة يدفع المواطنين للادخار في الذهب، ومرة يحذرهم من المضاربة، دون بناء ثقافة مالية أو شفافية حقيقية حول المخاطر

ولزيادة الضغط، فقد عيار 21 نحو 980 جنيهاً خلال يونيو، بعدما هبط من 6770 جنيهاً إلى نحو 5790 جنيهاً، في واحدة من أفسى موجات التراجع خلال 2026.

إلى جانب ذلك، امتدت الخسائر إلى الأعيان الأخرى والجنيه الذهب، ما يعني أن الصدمة لم تطل المضاربين فقط، بل شملت مدخرات صغيرة بنتها أسر على مدى سنوات خوفاً من الغد

ومن ناحية أوسع، فإن ترقب بيانات التضخم الأمريكية وتصريحات الفيدرالي أصبح جزءاً من حياة المصريين الاقتصادية، في مشهد يعكس انكشاف السوق المحلية أمام قرارات لا يشارك المواطن في صنعها

هكذا، يتبدد وهم الملاذ الآمن عندما تغيب السياسات الرشيدة، فالذهب لا يحمي وحده من الفقر، ولا يعوض انهيار الثقة، ولا ينفذ دخلاً ثابتاً من دولة توسع الأعباء وتضيق المآرج

في النهاية، تكشف موجة الهبوط أن الأزمة ليست في الذهب وحده، بل في اقتصاد يدفع الناس إلى الاحتماء بالمعدن الأصفر، ثم يتركهم بين نصائح الانتظار وخسائر الورق وقلق البيع